

بيان

منظمة بيتنا والشبكة السورية لحقوق الإنسان
تنظمان فعالية على هامش مؤتمر بروكسل الثامن
بعنوان "الآثار المدمرة لخفض المساعدات الإنسانية في
سوريا: التحديات واستراتيجيات لتخفيف الكارثة"



الثلاثاء 7 أيار 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

لاهاي- الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

الإثنين 29 / نيسان / 2024: الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة بيتنا نظمنا فعالية فيزيائية بعنوان "الآثار المدمرة لخفض المساعدات الإنسانية في سوريا: التحديات واستراتيجيات لتخفيف الكارثة" على هامش مؤتمر بروكسل الثامن عقدت في مدينة بروكسل في بلجيكا وتم بثها على محركات الشبكة السورية لحقوق الإنسان على منصات التواصل الاجتماعي، شارك في الفعالية الدكتور مازن كوار، المدير الإقليمي للجمعية الطبية السورية الأمريكية "سامز"، ورياض النجم، المدير التنفيذي في منظمة حراس الطفولة، وعاطف نعومة، المدير التنفيذي لفريق ملهم التطوعي، ووزان برغل، مديرة البرامج في منظمة بيتنا، وفضل عبد الغني، المدير التنفيذي في الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة جنار أحمد، مديرة الأبحاث والمراقبة والتقييم في منظمة إمباكت.

ناقشت الفعالية القضية الجدية المتمثلة في خفض المساعدات الإنسانية في سوريا، مع التركيز على التخفيضات الأخيرة التي أعلن عنها برنامج الأغذية العالمي، وأثر الفيتو الروسي في عرقلة المساعدات الأممية العابرة للحدود، ومنع بناء حلول مستدامة، وانعكاس ذلك على ملايين النازحين بالتوازي مع تخفيض برنامج الغذاء العالمي، وحاولت طرح أفكار للتخفيف من الآثار السلبية لهذا التخفيض، بما في ذلك ضرورة حشد المساندة الدولي لزيادة الدعم الإنساني داخل سوريا.

افتتحت الفعالية مديرة الجلسة السيدة جنار أحمد، مديرة الأبحاث والمراقبة والتقييم في منظمة إمباكت، وتحدثت عن أهمية موضوع الفعالية، وقدمت المشاركين في الفعالية.

وبدأ الفعالية السيد فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأشار في البداية إلى أنه بحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإن هناك ما لا يقل عن 7 ملايين نازح في سوريا، كما أن المشردون قسرياً هم أكثر فئات المجتمع هشاشة، فقد تركوا منازلهم وأعمالهم، ويعتمد قرابة 90 % منهم على المساعدات الإنسانية.

في نهاية العام الماضي أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عن تقليصه المساعدات في جميع أنحاء سوريا، كما بدأ تخفيض التمويل عن العديد من المنظمات السورية، ولم يقتصر الأمر على المنظمات الإغاثية، بل طال العديد من المنظمات الحقوقية، على الرغم من أن النزاع في سوريا مازال مستمراً، وما زال يولد أعداد إضافية من الضحايا.

وأشار عبد الغني إلى أن "في الحالة السورية تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً موازياً لدور الحكومة، وذلك في ظل غياب حكومة حقيقية فاعلة، ذات مصداقية وشفافية في كافة المناطق السورية، حيث تسيطر قوى عسكرية تعين واجهة سياسية غير منتخبة، مما أفقدها ثقة الدول الداعمة، والمنظمات الدولية، وأصبح التعويل أكبر بكثير على منظمات المجتمع المدني".

وأضاف أنه على الرغم من أن عدد الهجمات قد انخفض بشكل ملحوظ لكنه لم يتوقف، وقد وثقت الشبكة مقتل ما لا يقل عن 329 مدنياً بينهم 49 طفلاً، و 31 امرأة. كما أن الانتهاكات في سوريا لا تقتصر على ممارسة أطراف النزاع بين بعضها البعض، بل إن كثير من الانتهاكات تمارسها القوى المسيطرة ضد السكان الخاضعين لها، وهذه القوى المسيطرة هي قوى استبدادية عسكرية ذات واجهة مدنية، وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية 2024 وحتى أيار ما لا يقل عن 791 حالة اعتقال تعسفي بينهم 24 طفلاً، و16 امرأة، وقتل ما لا يقل عن 28 شخصاً تحت التعذيب بينهم طفل.

وأكد أن النظام السوري لا يزال المرتكب الأكبر للانتهاكات بنسبة تصل إلى قرابة 80 % من إجمالي الانتهاكات، وبسبب هذه الانتهاكات يشكل النازحون من مناطق سيطرة النظام السوري النسبة الأعظم، كما أنهم غير قادرين على العودة إلى منازلهم.

وأشار عبد الغني إلى قيام النظام السوري وحلفاؤه الروسي والإيراني بتشريد ملايين السوريين، كما قام النظام السوري بسرقة المساعدات الإنسانية بشكل منهجي، وبنسبة تصل إلى 90 %، وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً في 28 كانون الأول / 2023 بعنوان "[الهلل الأحمر السوري والأمانة السورية للتنمية أدوات النظام السوري في نهب المساعدات الإنسانية](#)" حول هذا الموضوع.

وأضاف أن روسيا استخدمت حق النقض "الفيتو" بشكل تعسفي وغير قانوني لمنع إدخال المساعدات الأممية عبر الحدود في ست مناسبات، مشيراً إلى أن إدخال المساعدات عبر الحدود ليس بحاجة إلى إذن من مجلس الأمن، وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان [تقارير عدة أوضحت بشكل تفصيلي الأسباب القانونية والسياق الموجب لذلك](#).

واختتم مداخلته بالتأكيد على أن تخفيض المساعدات سوف يؤدي إلى ارتفاع حصيلة العديدين من الانتهاكات، بما في ذلك ابتزاز النساء، واستغلال الأطفال في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وارتفاع معدلات السرقة، وتحفيز عشرات الآلاف على اللجوء.

بالإضافة إلى أن تخفيض الدول المانحة للمساعدات يقوض بشكل مباشر التزاماتها القانونية والأخلاقية، ويرسل رسالة خاطئة لملايين الضحايا، وأثار تساؤلات عن فعالية استجابة المجتمع الدولي لأزمة كبرى لم تطو بعد

وتمّ تحدّث الدكتور مازن كواره عن الآثار السلبية لتخفيض دعم المنظمات في سوريا، والتي ستحد من قدرتها على تقديم المساعدات للسوريين الذين هم في حاجة ماسّة إليها، وأشار إلى أن المؤسسات الطبية لن تستطيع تقديم العلاجات والخدمات الصحية بالمستوى المطلوب أيضاً.

وبعد ذلك انتقل الحديث إلى السيد عاطف نعوقة، المدير التنفيذي لفريق ملهم التطوعي، والذي أشار في مداخلته إلى طول أمد معاناة النازحين في المخيمات في الشمال السوري حيث تزيد مدة بقاء معظمهم في المخيمات عن الخمس سنوات، وأشار إلى أن انخفاض التمويل يؤثر سلباً على مستوى الدعم والقدرة على تقديمه.

وتلا ذلك مداخلة السيد رياض النجم، المدير التنفيذي لمنظمة حراس الطفولة، الذي أكد فيها أن التعليم وحماية الأطفال من أقل القطاعات دعماً، وبالتالي فإن أي تخفيضات في الدعم سينتج عنها آثار سلبية أكثر من غيرها.

وتم تحدّث السيدة رزان برغل، مديرة البرامج في منظمة بيتنا، حيث ذكرت أن الأزمة الإنسانية في سوريا عصبية، في ظل اعتماد ملايين السوريين على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، وأوضحت أن انخفاض تمويل المساعدات الإنسانية هو مؤلم جداً خاصة تلك المتعلقة بالأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى أن العديد من الأنشطة المتعلقة بالتوعية والدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة حقوق الطفل والمرأة هي مهددة بسبب التخفيضات.

واختتمت الفعالية بإجابة المشاركين على بعض الأسئلة من الحضور، بالإمكان مشاهدة الفعالية كاملة عبر [الرابط التالي](#).

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

